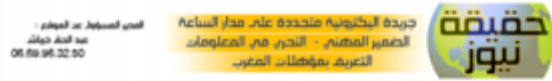


# مراكش . . تورط موظفة عمومية وموثقة في الاستثمار الخاص وكراء ارض الجموع



أمهات ملفات الفساد بمراكش: الاستيلاء على مشروع سياحي لرجال أعمال  
فرنسيين وتورط موظفة عمومية وموثقة في الاستثمار الخاص وكراء ارض  
الجموع



عبر وكيل عائلة البازي " عمر البازي الحامل لبطاقة التعريف  
الوطنية رقم E251138 بمراكش عن أسفه الشديد وعن شكلية القانون  
والمؤسسات وعن وجود لوبي بإدارة العمومية والجماعات الترابية،  
يقاوم الإصلاحات التي يريدها جلاله الملك ويتآمر ضد الضعفاء لفائدة  
ذوي النفوذ السياسي أو المالي، مؤكدا أن قانون الغاب لازال سائر،  
وذلك لتعرضه وعائلته للاستيلاء غير القانوني على مشروع سياحي بطريق  
المطار بمراكش.

وهو المشروع الذي ضحا فيه فرنسيين استثمارا ماليا مهما، لتشييد  
فضاء حديقة المغامرات، تجاوزت قيمة تجهيزاته 700 مليون سنتيم،  
قبل أن يجبرا على مغادرة الوطن و التخلي عن كل شيء لمغربي كان  
يعمل معهما طيلة فترة تواجدهما بالمغرب.  
وقد انطلق هذا المسلسل باحتلال المشروع بالقوة و استنادا على  
تزوير عقد تجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرأة الحديدية

المشرفة على هذا العمل، موظفة عمومية بمؤسسة الضمان الاجتماعي،  
وهنا نتحدث عن قانون التنافي.

وبعد الاحتكام للقضاء، أقرت المحكمة الابتدائية، بعد أكثر من 5  
سنوات من تقديم الدعوة، بعدم الاختصاص، نفس الحكم أكدته محكمة  
الاستئناف، وقضت المحكمة التجارية باستخلاص الديون، الشيء الذي قبل  
به اصحاب الحق تطوعيا، قبل توصلهم بإعلان استخلاص الضريبة على  
الاستغلال بقيمة مالية قدرها 140.000 درهم.

وقد روج المستولون على المشروع أنه في ملكية " أم الملك " حتى  
يتم ترهيب أصحاب الحق وإجبارهم على التراجع، احتراما وتقديرا  
للعائلة الملكية، كما عملوا على تغيير أسماء المحل التجاري أكثر  
من 3 مرات.

ويطالب أصحاب الحق ب:

تطبيق القانون؛

فتح تحقيق معمق حول مصير التجهيزات وتعويضها؛

التعويض عن الاستغلال منذ 2003؛

متابعة مكثري أراضي الجموع؛

متابعة الموثقة عن الأسهم السيادية؛

متابعة الموظفة العمومية بتهمة التزوير والاستثمار الخاص؛

---

# عبدالقادر الوالي من جديد أمام النيابة العامة بتازة

عبدالقادر الوالي من جديد أمام النيابة العامة بتازة

11 سنة سجنا مؤقت بتازة

اختلاس أموال عمومية



علم من جديد ، أن الإعلامي السابق عبدالقادر الوالي في قبضة رجال الأمن ، وسيقدم اليوم للعدالة ، ويعرف على الشخص أن سجله العدلي طافح بالشكايات المرفوعة ضده ، وكلها تهم حقوق الغير ، كان أبرزها ملف بوهدون العامل بالخارج .

لم يعد هذا الأخير محسوب على الإعلام ، بفعل حجب جريدته الحدث التازي لأشهر بفعل ما ذكر ، الحدث التازي في شخص صاحبها لطخت صورة رجل الصحافة والإعلام ، ولا حديث إلا عن ملفاته ...  
عبدالحق خرباش

# جهل بتصنيفات الجرائم في القانون المغربي والتشريع المقارن.. حماد والداعية فاطمة النجار

hakikanews.net

يبدو أن قضية الداعية عمر بن حماد والداعية فاطمة النجار لازالت تسيل العديد من الممداد. فقد قرأ بلاغ منتهى الكرامة لحقوق الإنسان،

الذي يعتبره الكثيرون الجناح الحقوقي لحزب العدالة والتنمية، على أساس أنه تدخل في عمل القضاء وقراءة غير محايدة من شخص تجمعته قناعات ايديولوجية بالمعنيين بالملف.

حيث أصدر منتدى الكرامة لحقوق الانسان الذي كان يرأسه سابقا وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، يوم أمس الأحد 4 شتنبر الجاري، بلاغا تضامنيا مع العضوين السابقين في حركة التوحيد والإصلاح، اللذين تتابعهما النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بابتدائية با بن سليمان بتهمة الخيانة الزوجية والمشاركة.

عبد الله أبو الفضل، وهو مهتم بالشؤون الأمنية، علق على هذا البلاغ بقوله « اللافت في هذا البلاغ التضامني وليس الحقوقي، الذي أصدره عبد العلي حامي الدين بإسم منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، أنه حاول تبرئة المتابعين في هذا الملف قبل البت فيه من طرف القضاء، واستعرض الدفوعات الشكلية والجوهرية التي يراها صالحة لمؤازرة المتابعين، من منظور شخصي وإيديولوجي وليس قانوني، دون أن يدرك بأن اصطفاؤه غير المشروط إلى جانب الطرف المتابع في هذه الخصومة الجنائية، جعله يسقط في انزلاقات قانونية ومفاهيمية فاضحة، ويرتكب تجاوزات إجرائية غير مقبولة، تنطوي على تأثير واضح في قناعة القضاة المكلفين بالبت في هذا الملف.

فالقراءة القانونية والحقوقية لبلاغ عبد العلي حامي الدين، حتى لا نقول بلاغ المنتدى، لأن ما جاء فيه يعكس تدويناته السابقة حول هذا الموضوع- حسب عبد الله أبو الفضل- تسمح بتسجيل مجموعة من الملاحظات والمرئيات كالاتي:

أولا: زعم البلاغ التضامني أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية ووسائل الإعلام تعمّدت فضح المتابعين في هذا الملف، وقامت بالتشهير بهما بطريقة فضائية، وهي مسألة اعتبرها، منتدى حامي الدين، مساسا بالحقوق الشخصية التي يكفلها الدستور للمواطنين. لكن بالرجوع إلى الوثائق المتوفرة حول هذا الملف، خاصة البلاغ الذي أصدرته المديرية العامة للأمن الوطني والبلاغ التضامني للمنتدى حول هذه النازلة، نجد أن الأول لم يذكر نهائيا هوية المتابعين في هذا الملف، واكتفى بنعتهما ب «شخصين في خلاف مع القانون»، بيد أن بلاغ المنتدى ذكرهما ثمان مرات باسمهما الشخصي والعائلي! فمن الذي احترم حقوق المواطنين وكفّل سرية البحث؟ هل هي مصالح الأمن التي فضلت استعراض الوقائع بتجرد ودون ذكر للأسماء والصفات، أم أنه منتدى الكرامة الذي أمعن في التشهير بهويات المتابعين ثمان مرات؟

ثانياً: زعم المنتدى الكرامة أنه عقد اجتماعه يوم الأحد 4 شتنبر لتدارس « مجموعة من القضايا الحقوقية التي أثّرت في الآونة الأخيرة »، لكن بلاغه الصادر في أعقاب هذا الاجتماع لم يتناول سوى قضية واحدة، هي قضية الخيانة الزوجية! وهذه المسألة تطرح أكثر من علامة استفهام. هل تعمّد المنتدى الكذب عندما قال بأنه تدارس عدة قضايا حقوقية، بيد أنه في الحقيقة تدارس قضية واحدة؟ وهل استعمل عبارة « مجموعة من القضايا الحقوقية » بطريقة تدليسية لئلا يقال بأن دفاعه في هذا الملف كان من منظور إيديولوجي ودعوي، بالنظر إلى اقتسام حامي الدين لنفس المنهج مع المتابعين في هذا الملف؟ أم أن المنتدى تدارس فعلاً عدة قضايا، ولكنه دافع فقط عن قضايا الإخوة في الحركة والدعوة؟ وذلك في خرق واضح وسافر للعمل الحقوقي ولأبجديات التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً: وجّه « بلاغ حامي الدين » سهام نقده لوسائل الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري خاصة التدوينات والتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي، التي قال بأنها تنصّلت من أخلاقيات مهنة الصحافة، وذلك بعدما وصفها في مقال سابق له بعبارات غارقة في التخوين والتسفيه معتبراً إياها بأنها: «كتائب وفيالق محسوبة زورا وبهتانا على الصحافة والإعلام». والملاحظ أن محرر هذا البلاغ، لم يستطع التمييز بين أخلاقيات مهنة الصحافة وقيود النشر من جهة، وحرية التعبير من جهة ثانية! فلئن كان مطلوباً من الصحفي والمنبر الإعلامي، أن يحترم أخلاقيات المهنة وتقييدات النشر المتعلقة بسرية الأبحاث، فإن ذلك لا يمتد إلى المواطن العادي الذي يشارك في النقاش العمومي في وسائل الإعلام البديل. ألا يمكن اعتبار مطالبة شخص ما بأن لا يكتب تعليقا أو تدوينة على الفايسبوك حول قضية معينة بأنه مساس بحرية التعبير التي يكفلها الدستور؟ لقد كان حرياً بالمنتدى أن يساهم في توسيع حرية التعبير عبر التقييد لممارسة إعلامية سليمة، وعبر استعراض وجهة نظره لتطوير النقاش العمومي في بلادنا، بشكل يسمح بوضع حدود فاصلة بين حرية النقد وجنحة القذف، وبين التعبير والتجريح، لا أن يخون وسائل الإعلام ويطالب بتقييد التعبير في قضية هو طرف فيها من منظور إيديولوجي.

رابعاً: استعمل البلاغ مصطلحات قانونية في غير محلّها. فقد زعم أن أعضاء الفرقة الوطنية للشرطة القضائية قاموا بمساءلة المتابعين في الملف في « غياب شبهة جنائية »، وأنهم اقتادوا الموقوفين

بغير حق خارج الدائرة القضائية لمدينة ابن سليمان، وأنهم استدرجوهما « لقرارات شفوية » ستستعمل لتوجيه « تهم جنائية » في حقهما .

في البداية، يظهر أن المنتدى ربما لم يطَّلع على وثائق الملف كاملة، وهي مسألة يتيحها له القانون إذا كلف محامي لمؤازرة المتابعين، وذلك على اعتبار أن عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية قامت حصريا بإجراءات التوقيف والمعaine والحجز ورفع وحفظ وسائل الإثبات، قبل أن تحيلها على مصلحة الدرك الملكي المختصة ترابيا، بعد استشارة النيابة العامة، والتي واصلت إجراءات البحث بالاستماع إلى الموقوفين، وإجراء الخبرات التقنية والعلمية على المحجوزات المرفوعة من مسرح الجريمة، وعرض المشتبه فيهما على أنظار القضاء .

هذا المعطى، يفند من الأصل ادعاءات المنتدى الذي زعم بأن عناصر الفرقة الوطنية قاموا بمساءلة المتابعين واستدرجوهما لإقرارات شفوية ستستعمل في حقهما «، كما أن استخدام مصطلح « المتابعة الجنائية » ينمُّ عن جهل بتصنيفات الجرائم في القانون المغربي والتشريع المقارن، ويؤشر عن إغفال للإجراءات القانونية التي تترتب عن هذا التصنيف. فالملف موضوع هذا النقاش يتحدث عن وقائع جنحية، وبالتالي فإن الاختصاص النوعي ينعقد للمحاكم الابتدائية، والمتابعة تكون جنحية وليس جنائية كما ورد اعتباطا في بلاغ المنتدى.

أما المزاعم التي تتحدث عن اقتياد المتابعين إلى مدينة الدار البيضاء، خارج الدائرة القضائية لمحل ارتكاب الفعل الإجرامي وهو مدينة ابن سليمان في هذه النازلة، فتبقى مجرد ادعاءات لفظية تفتقد للتقيد والفهم القانوني، على اعتبار أن المادة 1-22 من قانون المسطرة الجنائية تنص على إمكانية إحداث فرق جهوية أو وطنية للشرطة القضائية، تمارس اختصاصها تحت إشراف النيابة العامة المكلفة بالقضية. وبالرجوع إلى القرار المشترك لوزيرى الداخلية والعدل بشأن إحداث الفرقة الوطنية، نجد أنه اختار لها موطنها اعتياديا بمدينة الدار البيضاء، على أن يبقى اختصاصها الترابي يمتد لمجموع المدن المغربية، واختصاصها النوعي يشمل جميع الأفعال الإجرامية .

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن نقل الموقوفين في هذا الملف إلى مدينة الدار البيضاء هو إجراء سليم قانونا، بل إنه يضمن حقوق المتابعين ! كيف ذلك؟ أولا، لأنه تم استقدام المشتبه فيهما إلى مقر مصلحة أمنية تخضع للرقابة القضائية التي تباشرها النيابة العامة، وتخضع أيضا للرقابة الإدارية التي يباشرها المسؤولون الأمنيون.

وثانياً، لأن مقر الفرقة الوطنية يوجد بمدينة الدار البيضاء، المواطن القار والاعتیادي للفرقة، وهو ما سيمكن من حفظ الأدلة ووسائل الإثبات بشكل علمي، ويسمح لضباط الشرطة القضائية بتحرير محاضر التوقيف والمعاینة والحجز وتوثيق الإجراءات القانونية المتخذة، ضماناً لمشروعيتها من جهة، وصوناً لحجيتها أمام القضاء من جهة ثانية.

خامساً: ادعى البلاغ أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية باشرت « مسطرة بحث تمهيدى غير مرخصة وغير مأذون بها من طرف النيابة العامة »، وأنها قامت بـ « تحصيل أقوال المعنيتين بالأمر وتكييفها في إطار خيانة زوجية »، وهي عبارات تحتاج إلى تدقيق قانوني وتمحيص اصطلاحى. فالثابت أن « عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية عثروا على المشتبه فيهما داخل سيارتهما وهما في وضعية مخلة تشكل عناصر تأسيسية لفعل مجرم قانوناً »، وهو معطى لم يدفع بطلانه حتى أقرب المقربين من الموقوفين، وهم رئيس وأعضاء حركة التوحيد والإصلاح.

وبالاستناد إلى هذا المعطى، الذي يتداخل فيه الواقع والقانون، نجد أن حالة التلبس متوفرة في النازلة، بدليل الفقرة الأولى من المادة 56 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على ما يلي: « تتحقق حالة التلبس بجناية أو جنحة: إذا ضبط الفاعل أثناء ارتكابه الجريمة أو على إثر ارتكابها ». إذن، نحن أمام حالة التلبس وما تستوجب من إجراءات فعالة وسريعة ومخافة اندثار معالم الجريمة أو فرار الفاعلين والمساهمين والمشاركين. ولسنا أمام بحث في إطار البحث التمهيدي، كما زعم بشكل خاطئ البلاغ، والذي تنظمه المواد 78 وما يليها من قانون المسطرة الجنائية، والذي يكون في القضايا غير المشهودة، أي القضايا التي لا تكون في حالة التلبس.

و الذي ينبغي أن يستحضره المنتدى في هذا المجال، هو أن حالة التلبس تقتضي إشعار النيابة العامة بالوقائع الإجرامية المرتكبة فقط (المادة 57 من ق.م.ج)، ولا تتطلب لزوماً الترخيص المسبق أو الإذن القبلى (راجع أحكام حالة التلبس ومقتضياتها).

النقطة الثانية، التي أوردتها البلاغ في هذا الصدد وتنطوي على جهل بالقانون، هي المزاعم التي تتحدث عن قيام عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بتحصيل « أقوال المعنيتين وتكييفها في إطار خيانة زوجية ». وللمرة الأخيرة، يتم التذكير بأن الفرقة الوطنية لم تستمع أو تقم بتحصيل أقوال الموقوفين، وإنما مصلحة الدرك الملكي هي من قامت بهذا الإجراء المسطري. كما أن « التكييف القانوني » هو

من اختصاص هيئة الحكم، إعمالا للقاعدة الفقهية القائلة بأن « القضاة هم أسياد تكييفهم » les Magistrats de Siège sont les « maîtres de leurs qualifications ».

فالشرطة القضائية، بما فيها الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، تختص فقط بالتثبت من وقوع الجرائم وجمع الأدلة بشأنها وملاحقة مرتكبيها (المادة 18 من قانون المسطرة الجنائية)، والنيابة العامة تختص بالمتابعة وتوجيه التهم، أما التكييف القانوني بمفهومه الاصطلاحي والتشريعي فيبقى من اختصاص قضاة الحكم.

سادسا: من الانزلاقات الخطيرة التي وقع فيها منتدى الكرامة، والتي كشفت بجلاء عن سوء تدبيره لهذا الملف من الناحية الحقوقية، هي عندما ادعى أن توقيف المشتبه فيهما كان خارج إطار القانون لعدم وجود الشكاية من الزوجة، وعندما زعم أيضا بأن إخبار الزوجة بواقعة التوقيف يعدّ انتهاكا صارخا للحياة الشخصية وتحريضا ضد زوجها !

مبدئيا، إما أن منتدى الكرامة جاهل بالقانون، وهي زلة غير مقبولة، أم أن اندفاعه غير المشروط لمناصرة الموقوفين في هذا الملف أفقده الفهم القانوني والتجرد الحقوقي، وهي زلة أقبح وأكبر من الأولى. فالشكوى التي تتحدث عنها الفقرة الأولى من الفصل 491 من القانون الجنائي هي شرط للمتابعة وليس للتوقيف ! فالمشرع قال بصريح العبارة أنه « لا تجوز المتابعة.. إلا بناءً على شكوى من الزوجة أو الزوج المجني عليه ». والكلام هنا موجه إلى النيابة العامة التي عندما يعرض عليها الملف، فإنها لا تقوم بمتابعة الشخص الموقوف إلا بعد أن يتقدم الزوج أو الزوجة المجني عليها بشكوى، أما في حالة عدم تسجيل هذه الشكوى أو التنازل عنها فإنه يتم حفظ القضية.

ولئن كان النص القانوني محكوم بمبدأ الشرعية والنصية، وأنه لا يقبل التوسع أو القياس، فإن الشكوى لا يمكن اعتبارها، في هذه الحالة، شرطا لعدم توقيف المشتبه فيهما ومعاينة الأفعال المرتكبة من طرفهما، وإنما هي شرط لمتابعتهما أمام النيابة العامة.

كما أنه من غير المستساغ، لا عقلا ولا منطقا ولا قانونا، أن يتم ضبط رجل وامرأة في وضعية فساد مجرم قانونا، ولا يتم توقيفهما واتخاذ الإجراءات القانونية في حقهما... لماذا؟ هل لأن منتدى الكرامة لم يميز بين الشكاية كشرط للمتابعة وليس كشرط للتوقيف ! أكثر من



ذلك، فإن عدم ضبط هذه الأفعال الإجرامية يشكل فعلا يقع تحت طائلة المسؤولية الجنائية والتأديبية لضابط الشرطة القضائية المتقاعد.

أما بخصوص ادعاء منتدى الكرامة بأن إشعار زوجة أحد الموقوفين في هذا الملف يشكل خرقا للحقوق الشخصية المكفولة دستوريا، وأنه تحريض ضد هذا الزوج. فيكفي أن نستعرض هنا الضمانات والشكليات التي أقرها المشرع المغربي للمشتبه فيهم، بموجب المادتين 66 و67 من قانون المسطرة الجنائية، والتي تنهض كحائل ضد التعسف والشطط وتروم توطيد دعائم المحاكمة العادلة. فالمادة 67 تلزم ضباط الشرطة القضائية بإشعار عائلة أي شخص تم تقييد حريته، بأية وسيلة من الوسائل، ويشار إلى ذلك في المحضر.

وضباط الفرقة الوطنية للشرطة القضائية عندما اتصلوا بالزوجة كانوا يطبقون هذا المقتضى القانوني من جهة، ومن جهة ثانية كانوا حريصين على إعمال المقتضيات التشريعية المنصوص عليها في الفصل 491 من القانون الجنائي والمتعلقة بتمكين الزوجة من ممارسة حقها في المتابعة من عدمه. أما عبارة التحريض والإخلال بالحقوق الشخصية، التي أوردها البلاغ، فهي مجرد كلام يعوزه المنطق والسند القانوني.

سابعاً: طالب منتدى الكرامة، وهو يصدق بلسان حال عبد العلي حامي الدين، من وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل في هذا الملف لتصحيح مساره وجبر الضرر اللاحق بالموقوفين. فهل يستقيم من الناحية القانونية أن تطالب جمعية حقوقية من السلطة التنفيذية، ممثلة في وزير العدل والحريات، بالتدخل في عمل القضاء وفي ملف لازال ينظر فيه القضاة؟ وهل يمكن لجمعية تدعي الدفاع عن استقلال القضاء ضد التأثيرات الخارجية أن تطلب من وزير في حكومة، ومن هيئة تخضع لمبادئ ميثاق باريس، أن يتدخل ليفرضا وجهة نظرهما، ولو كانت صحيحة، على القضاة؟

وهل إحقاق استقلالية القضاء، وتوطيد دولة الحق والمؤسسات، التي يدافع عنها المنتدى، تسمح بإصدار بلاغ تضامني يستعرض الدفوعات الشكلية والجوهرية قبل البت (وليس البت كما ورد في البلاغ) في ملف ما زال معروضا على القضاء. ألا يشكل ذلك تأثيرا على القاضي المكلف بالبت في هذا الملف؟

وخلص المهتم بالشؤون الأمنية، إلى أنه كان حريا بمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان أن يخاطب أولا وقبل كل شيء القناعة الوجدانية للقضاة المكلفين بهذا الملف، وأن يطلب منهم استحضار القانون وفلسفته عند

النطق بالحكم، لا أن يتمسّح بعباءة وزير العدل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

كما كان حريا بهذا المنتدى-حسب نفس المهتم- أن يميز بين أسئلة المحققين عند إجرائهم لأبحاث قضائية، وبين المعاملة اللاإنسانية والحاطة من الكرامة التي استعملها في غير محلّها في محاولة للتضخيم والتهويل. فاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة من الكرامة عرّفت التعذيب واعتبرت ما دونه يشكل معاملة قاسية أو حاطة من الكرامة. أما توجيه أسئلة للمشتبه فيهم واستجوابهم بشكل قانوني.. فهي إجراءات تتسم بالشرعية والمشروعية، ويعتد بها الجميع إلا الذين « في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا » صدق الله العظيم.

## المدمنون والراقصات وأصحاب الخيول سيهزمون العدالة والتنمية بالمغرب

قال الله عز وجل " قل لعبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا "صدق الله العظيم



أصبح حزب العدالة والتنمية يشتري المقعد البرلماني بإعطاء الرخص لمحطات البنزين وكذلك بالحدود العين كما وقع بمراكش ويستحلف على أبناء المغرب بأنهم محتالات ومرترقة وبياعين الحشيش ويقذف

الراقصات وهن أمهات للأبناء وعددهم 25 ألف، ويعملون من اجل إطعام البطون الجائعة، وحزب القنديل يخاطبهم بان يشترون سطل من اجل الوضوء فقط ، بالمقابل نساء العدالة وحزب يوم القيامة يركبون المرسيديس والنوم في الفنادق واليدين مزوقين بالذهب الخالص، والجلابيب أخر موضة، مع الفوار ، وكل هذا يتم على ظهر أبناء المغرب الدراويش الذين يحشرون في البيوت وتقدم لهم الدروس والمواعظ بان باقي المغاربة وحوش والأحزاب زنادقة والنقابات فيها السكارى ، وهذه هي الطريقة للاستقطاب وأتكلم من داخل التجربة ، ولهم من الأموال ما ليس في خزينة الدولة .

وحزب القنديل لا يفقه في أمور الحانات شئ ، كون الحانات أي الببران ، يرتادها من هم من طينة هذا الشعب ، ويتمتعون بأفكار ومبادئ لا تجدها عند بائعي الرخص من اجل المقعد البرلماني ، وهذه المرة الببران وليبواط سيطيحون بحزب القنديل لان حزب لامبا لا خطاب عنده إلا الزلط والفقر لأبناء الشعب ، والفيل والفندق والذهب الخالص لحزب يوم القيامة والدليل ، كيف كنتم ..؟ وقد أصبحتم من رجالات المال والأعمال ، والمصيبة باسم الدراويش والدين .

اقتراع 7 اكتوبر 216 ، اي حزب يخاطب المدمنون والراقصات بخطاب معقول سيفوز بأعلى نسبة في التصويت ، لان المعقول عند المغاربة هو العمل والشغل وتوفير الكرامة ، أما السياسة والسياسيين الموجودون بالرباط "خاويين" ويوجد عند 90 بالمائة من المغاربة ما يشطب العدالة والتنمية وأمثالها الذين يتاجرون ويزايدون على منهج الله القويم ، إما أن نكون مغاربة أو لا نكون ، والله لم يعط للعدالة والتنمية التفويض لتتكلم بالدين نيابة عنا .

مرة أخرى أناشد الأحزاب الانفتاح على فئات الرياضة والرقص والمسرح وكل الفنون لإحياء مغرب يتسع للجميع .

قال الله عز وجل " قل لعبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا "صدق الله العظيم

وفي الحديث " ناس يدخلون الجنة ما هم بأنبياء ولا رسل " قالوا منهم يارسول الله قال " م" الذين تقضى على أياديهم حوائج الناس "

وفي الأثر " الرجل الذي دخل الجنة ولم يفعل في حياته خير " بل ادخله الله الجنة بالنية .

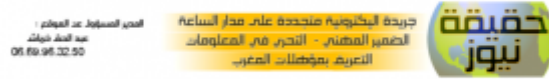
وحديث عمر " أخطأ عمر وأصاب العجوز

عبدالحق خرباش ” يتبع في حلقات من داخل التجربة “

---

# نوفل شباط وكيل الاثحة على مستوى الجهة فاس مكناس

نوفل شباط وكيل الاثحة على مستوى الجهة فاس مكناس



علمت حقيقة نيوز من مصادر حزبية ، أن نوفل شباط رئيس جماعة ابرارحة ثم انتخابه على رأس الاثحة الخاصة بالجهة على مستوى الشبيبة ، وبذلك يكون المرشح الثاني شخص آخر في ما يخص لائحة الكبار الخاصة بحزب الإستقلال بدائرة تازة .  
عبدالحق خرباش

---

## تعزية .. زوجة العلوي في ذمة الله .taza.

تعزية .. زوجة العلوي في ذمة الله



انتقلت إلى عفو الله عشية اليوم 03.09.2016 زوجة العلوي القاطن بالحي الحسني إلى عفو الله ، وبهذه المناسبة الأليمة ، أتقدم بأحر التعازي إلى عائلة الفقيدة والى زوجها سائلا المولى عز وجل لسانه ان يتغمدها بواسع الرحمة والمغفرة وان يرزق عائلتها وزوجها العلوي الصبر والسلوان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم إنا لله وانا إليه راجعون .. صدق الله العظيم  
عبدالحق خرباش

## المقال الذي نشر على صفحات جريدة المساء يهم عمالة إقليم جرسيف وليس تازة ...؟

المقال الذي نشر على صفحات جريدة المساء يهم عمالة إقليم جرسيف وليس تازة ...؟

طلعت جريدة المساء اليوم 03.09.2016 بعنوان على صفحاتها / غلاء فاتورة الماء والكهرباء / بنواحي تازة ، المقال مغلف بصورة حاشدة للمواطنين والحافلة تتوسطهم ، وفي قلب المقال مذكور إقليم جرسيف .



إذ نهمس لصاحب المقال ، أن إحداث عمالة إقليم جرسيف ثم سنة 2009 ميلادية ، والصحافي يذكرك معنى الأخطاء القاتلة التي يكون من وراءها البلبلة، ودغدغة جلسات المقاهي .  
والوكالات المذكورة بعمالة إقليم تازة بعيدة كل البعد عن ما نشر بجريدة المساء وبه وجب الإعلام مع خالص التحية والتقدير ... عبدالحق خرباش

---

**الامارات وشبابها والمستقبل...!**  
**بقلم سالم الكتبي**



الصحف الإلكترونية من الإمارات  
عدد النسخة: 1000

جريدة إلكترونية متخصصة على مدار الساعة  
الصحف الإلكترونية - التحول من المطبوعات  
العربية - مجتمعات العرب



## الامارات وشبابها والمستقبل...!

بقلم

سالم الكتبي

الامارات دولة شابة ومجتمع شباب سواء لجهة مواطنيه أو الوافدين المقيمين فيه، فالشباب هو سمة مميزة للمشهد الاماراتي، لذا ليس مفاجئاً ولا لافتاً هذا الاهتمام القوي بالشباب من جانب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، فهم عماد رؤية "البيت متوحد"، التي تمثل حصانة لدولتنا في مواجهة التحديات والتهديدات الاستراتيجية المحتملة.

هناك نسبة لا تقل عن 50% من إجمالي سكان الامارات من فئة الشباب بحسب تصريحات رسمية، ولأن الامارات تصارع الزمن وتمضي في مضمار سباق تنافسي عالمي شرس، فقد اعتادت ألا تترك الأمور لضربات الحظ، لذا كان قرار تعيين وزيرة دولة لشؤون الشباب في أوائل العشرينيات من العمر، وهناك مجلس الامارات للشباب، وأعضائه من الكوادر الشابة المؤهلة علمياً ومهنياً بشكل جدير بالاعجاب والتقدير، بينما يبلغ متوسط أعمار ثماني وزراء اختيروا للانضمام

إلى التشكيلة الحكومية الحالية نحو 38 عاماً فقط.

الشباب أيضاً يحظى برعاية استثنائية من القيادة الرشيدة في دولة الامارات، فمعظم الجهود والخطط الحكومية تستهدف الشباب في جوهرها، سواء في قطاع التعليم والبحث العلمي، أو الإسكان، أو توفير فرص العمل، حتى المرور وشبكات الطرق والنقل تستهدف الحفاظ على أرواح الشباب وحمايتهم من حوادث الطرق وغير ذلك.

للشباب إذن في منظومة القيادة الاماراتية موقع ومكانة حيوية، والمسألة تتعلق بالاستثمار في مستقبل الوطن، ووضع الخطط الجادة لرعاية الشباب هو أحد نقاط تميز الامارات في هذا الإطار، حيث لا شعارات رنانة ولا لافتات بلا مضمون، بل عمل مثمر وجاد وحقيقي من أجل بناء المستقبل، الذي يعني في حقيقة الأمر الشباب، فهم المعطى المرادف للمستقبل.

في ضوء ماسبق جاءت دعوة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بشأن ضرورة استثمار أوقات فراغ الشباب بما يفيدهم وينمي قدراتهم، وما يسهم في تعزيز مسيرة التنمية، إذ جاءت هذه الدعوة لتعكس إماماً واعياً بظروف ومتغيرات الشباب من ناحية، ومعطيات الواقع المعاصر من ناحية ثانية؛ فلا خلاف على أن أصعب تحد يواجه المجتمعات المعاصرة هو بناء وفتح قنوات التواصل بين الأجيال، و"برمجة" لغة حوار بين هذه الأجيال من ناحية، وبين الشباب تحديداً والمجتمع من ناحية ثانية.

صعوبة هذا التحدي تكمن في وجود كم هائل من التدفقات عبر شبكة الانترنت، وهي تدفقات تجمع وتنقل الغث والسمين، والكثير منها يتنافر مع خصوصياتنا الثقافية والمجتمعية، والكثير منها أيضاً ينطوي على دعايات فكرية متطرفة، ومحاولات للاستقطاب وتجنيد الشباب في مجتمعات عربية وإسلامية مختلفة، سواء للانخراط في صفوف تنظيمات الارهاب والتخريب والتطرف، أو على الأقل التعاطف مع فكرها الهدام عبر أكثر من عشرة آلاف موقع الكتروني يتضمن دعايات متطرفة ويروج للفكر العنيف بشكل مباشر أو غير مباشر.

من المعروف أن دولة الامارات رائدة عالمياً في تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية والذكية، وخطت خطوات سبّاقة أهلتها للوصول إلى مصاف الدول الرائدة في التحول الرقمي، ولديها قاعدة بشرية ضخمة من مستخدمي الانترنت ووسائل الاتصالات الذكية، ومن هنا تأتي أهمية



توفير الحصانة اللازمة لشبابنا في مواجهة خطط الاستهداف والتصيد، التي يحيكها المجرمون والارهابيين ليل نهار عبر شبكة الانترنت، علاوة على أن الامارات بحاجة فعلية لجهود جميع أبنائهم، لاسيما الشباب منهم، من أجل المشاركة في عملية التطوير والتحديث بعد أن تجاوزنا مرحلة البناء وانخرطنا في سباق التنافسية والابداع والابتكار والتميز العالمي في مؤشراتته المختلفة.

شبابنا هم ثروتنا الحقيقية، وهذا ليس كلاماً فضفاضاً أيضاً، بل هناك الكثير من الأدلة والبراهين ما يفسره ويمنحه القدر الأكبر من المصدقية والتأكيد، فالجميع يدرك أن تعدادنا البشري من المواطنين قليل مقارنة بالوافدين المشاركين في عملية التنمية الشاملة بالبلاد، ومن هنا نحرص على كل مواطن ومواطنة قدر حرصنا على مستقبل هذا البلد، فالفتاة أو الشاب من المواطنين والمواطنات هم بالنسبة لنا فرع نابت في شجرة المستقبل، وهم نقطة بداية نبنى عليها موقنين بأنه إذا لم يكن لدينا "الكم" فلنراهن على "الكيف"، بحيث نستثمر في مواطنينا من أجل تعزيز تنافسيتهم وتأهيلهم لمستويات قصوى من الأداء في مختلف مجالات العمل والانتاج، بما يعوض النقص العددي الحاصل قدر الامكان، فشبابنا هم "القلب النابض" للامارات كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في إحدى "تغريدات" سموه على موقع "تويتر" مؤخراً بمناسبة اليوم العالمي للشباب، حيث قال سموه "نوجه للشباب ووطننا التحية ونشد على أيديهم فهم يدركون حجم المسؤولية الملقة على عاتقهم وهم محل رهاننا الدائم".

الرهان على الشباب فكرة مثالية جميلة تتردد كثيراً في دولنا العربية والاسلامية، ولكنها تغيب في واقع الأمر عند تحليل السياسات ومتابعة الواقع التنفيذي للحكومات، ولكن ما يحدث في الامارات أن الرهان يترجم إلى خطط مدروسة، ويشق طريقه نحو الواقع عبر كم كبير من التوجيهات والتعليمات التي تخص تمكين الشباب، لذا نجد الشباب يتصدرون المشهد الاماراتي في كثير من مظاهره وتجلياته، وتجدهم أيضاً يبرزون في قطاعات عمل اعتاد الجميع أن تشغل بكبار السن مثل السلك الدبلوماسي وغير ذلك، فالثقة والرهان على الشباب الاماراتي مسألة حقيقية وليست شعارات تتردد كما ذكرت، وما يعزز هذه الثقة أن الطاقات الشابة التي تتولى مسؤوليات كهذه قد تم تأهيلها بشكل جاد بعد أن تلقت تعليماً جيداً واختزلت الكثير من السنوات التي احتاجها البعض للوصول إلى مستويات من الوعي والخبرة والكفاءة لتولى مثل هذه المناصب.

ندرك أن أحد أهم التحديات التي تواجه دولتنا في رحلة صعودها للتنافسية العالمية يتمثل في الابقاء على المواثمة الفاعلة والناجحة بين خصوصيتنا الثقافية والقيمية من ناحية ورغبتنا في مواصلة خطط التقدم والتحديث من ناحية ثانية، وهنا تحديداً تكمن أهمية تصريحات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بشأن ضرورة الاعتناء بالشباب في الاجازة الصيفية وغيرها من العطلات، فنحن في سباق مستمر مع الزمن، ونحن في حاجة ملحة إلى تحصين الوعي الجمعي لهؤلاء الشباب، وتوفير روادع فكرية ذاتية قادرة على صد موجات التغريب والعنف والتطرف وغير ذلك مما تأتي به فترات الاشتباك والانخراط في العالم الرقمي.

“من يريد النجاح يحتاج إلى نظرة تفاؤل وأمل بمستقبل أفضل، ولا بد أن تكون ايجابيين وأن نتعلم من دروس وتجارب الآخرين”، هذه كانت رسالة صاحب السمو الشيخ محمد زايد آل نهيان لوفد من شباب الامارات، وهي رسالة أمل يحتاجها شباب بالملايين في مناطق شتى من عالمنا العربي والاسلامي، فالأمل بالفعل هو طوق النجاة لملايين يعانون الإحباط واليأس، فلنكن جميعاً ايجابيين، ونتخذ من تجربة الامارات في الاهتمام الفعلي بشبابها قدوة ونموذجاً يحتذى.

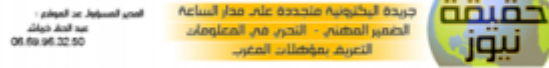
---

## رسمياً .. محمد بوداس القيدوم في السياسة على رأس لائحة حزب الاستقلال بدائرة تازة

رسمياً .. محمد بوداس القيدوم في السياسة على رأس لائحة حزب  
الاستقلال بدائرة تازة



OLYMPUS DIGITAL CAMERA



اشتهر محمد بوداس المنحدر من قبيلة البرانس المجاهدة بالنضال من اجل ترسيخ قيم الإدارة بالإقليم ، وسبق له أن ترأس المجموعة الحضرية لتازة الجديدة قبل التقسيم الجديد ، وكان مستشار بالقبة التشريعية الثانية ، وألان يقود فريق الاستقلال داخل التشكيلة للمجلسين الحضري والمجلس الاقليمي بعمالة تازة .

الخصم ألدود لبعض الأحزاب والشخصيات السياسية بالإقليم ، حسمت التزكية لصالحه اليوم

## انطلاق عملية الاعتقالات في صفوف رؤساء الجماعات بعد تقارير قضاة جطو

انطلقت عملية الاعتقالات في صفوف رؤساء الجماعات والموظفين التابعين لهم المتورطين في الاختلالات والخروقات المذكورة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

وعلمت يومية "الصباح" التي أوردت الخبر، أن الدفعة الأولى، ضمت ثلاثة مشتبه فيهم، (رئيسا جماعتين قرويتين وموظف)، أحيلوا على حسن مطر، الوكيل العام لدى استئنافية البيضاء، من طرف الفرقة الوطنية للدرك الملكي، قبل أن يودعهم قاضي التحقيق بسجن عكاشة للتحقيق معهم تفصيلاً، في جرائم تبديد أموال عمومية والتزوير والاختلاس، حسب المنسوب اليهم.

وذكرت نفس الصحيفة أن المتهمين جلهم مسنون، وأولهم رئيس جماعة الغديرة التابعة لإقليم الجديدة (66 سنة)، والذي يشغل منصب رئيس الجماعة منذ 1992، وثانيهم رئيس الجماعة القروية مليلة بإقليم ابن سليمان، الذي يشغل منصب المسؤول الإقليمي لحزب الحركة الشعبية والعضو في مكتبها السياسي المركزي والبرلماني السابق بدائرة ابن سليمان.